الاجتهاد

مجلة متخصصة تعنى بقضايا الدين والمجتمع والتجديد العربي الاسلامي

العدد العشرون

السنة الخامسة

صيف العام 1993م 1414 هـ

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

رئيسا التحرير

الفضل شلق ورضوان السيد

مدير التحرير المسؤول

محمد السماك

تصدر عن :

دار الاجتهاد للابحاث والترجمة والنشر

ص.ب.: 5581/14 ـــ بيروت ـــ لبنان ـــ تلفون: 866666، 862205

ساقية الجنزير ـــ بناية برج الكارلتون ـــ الطابق الثاني

إشكاليّة الازدواجية اللغوية في اللسان العربي
(رؤية ألسُنية حَديثة)

نادر سراج

1 ـ نمطان في الثقافة وفي اللغة:

يقوم، في كل حضارة، نمطان من الثقافة، ومن المستوى، ومن التعقّل والتعامل مع الوجود والمصير. فالإزدواجية قائمة في أساس النظر، والتفكير، والتقييم: ثمّة الثقافة العالِمة، الفصيحة، المدوَّنة، الرسمية، الخاصة بالعقل المنتِج والقوى المدبِّرة، وهناك من جهة أخرى الثقافة الشعبية، والمعيش والعمليّ. لذا يسهل القول هنا بقيام **خطابين** داخل كل ثقافة: خطاب الاختصاصي، والمثقّف والباحث المجتهد، والفكر النظري، والتجريد، وعالَم المفاهيم والعقل المحض، ثم خطاب العامّة، والمحسوس، وعالَم الشفهي والاستهلاك، والعلائق الحيّة المألوفة الشائعة.

يتوازى وجود نمطين من الثقافة مع وجود نمطين من التعبير أو اللغة. وصار من المعروف جيداً اليوم أنه لا تقوم بين الفكر واللغة سببيّة آلية أو خطيّة أو هندسيّة. بل بينهما تفاعل، وتغاذ، أو سببيّة جدلية وتبادل في الأثر والتأثير. بينهما ذهابٌ وإيابٌ غير متوقفين أبداً: هما يتكاملان ويتداخلان.

من هذا المنظور بالذات، تكتسب المحاولة التالية أهمية لجهة ارتباطها بشأن لغوي متميّز في معيش الفرد العربي كما في ايديولوجيته. فحكاية العربي مع الكلمة طويلة لا

بل موغلة في القدم، وحضارته، برغم مبالغة بعضهم[1] «اتسمت قبل كل شيء بالمقوم اللفظي».

2 ـ إشكالية الإزدواج في اللسان العربي:

إن ما نرمي إليه تحديداً هو الخروج برؤية ألسنية حديثة لإشكالية قديمة ومتجدّدة نعايشها ـ ولا أقول نعاني منها ـ ونتناقش ونتحاجّ فيها وعنها، ونختلف في النظرة إليها. وإذا كان الاختلاف / التمايز هنا، فرضية بحثية أولية، وحقاً لا جدال في شأنه، فالرؤية الأُحادية الجانب، وعدم تقبّل آراء الآخرين، مدعاة لكبح جماح أيّ حوار علمي سليم، كما أنها عرقلة لأي استنتاجات يمكن أن يصل إليها العقل العربي في بحثه عن الحقيقة. إن الاختلاف الفكري / اللغوي ليس بالضرورة خروجاً عن إجماع منشود، ولا هو بالتالي مجلبة إفراد وقمع للقائلين به، بل هو حقّ طبيعي كرّسه وتوافق عليه مجتمعنا الإنساني المتحضّر. وما نتمناه محصّلة لأفكار بحثنا، هو محاورة الآخر، الذي لا يقول ضرورة بقولنا، والدعوة إلى الاعتراف به وبحقه في التعبير فالتمايز.

وإذا كانت الجماعات اللغوية تعرف تنوعات عديدة في الاستعمالات اللغوية التي تعود عادةً للسانٍ بعينه، أو للسانين متنافسين، أو لألسن مختلفة تتعايش، وتتجاور، وتتماسّ، وتتلوّن، في النطاق اللغوي ذاته، متأثّره في ذلك ببعضها البعض، ومؤثرة في محيطها كما لدى الناطقين بها؛ فالوضع اللغوي العربي المعيش لا يخرج إجمالاً عن هذا النطاق لجهة حالة الإزدواج التي يعرفها بين مستوييه الأساسيين المعروفين: الفصيح والعامي.

إن محاولتنا فهم طبيعة تشكّل هذين المستويين اللغويين وما ينشأ عنهما من تفرعات وتنوعات، وأسباب استمراريتها، وسعينا لربط هذا الموضوع بمختلف الوظائف التي ينهض بها هذان المستويان، بعيداً عن أية أدلجة، واجتهادنا في الخروج بنظرة جديدة ومتساوقة إليه، هو منطلق هذه المقاربة المنهجية ومبتغاها.

يُنظر غالباً إلى هذين المستويين اللغويين المتداولين من منظورات متباينة، تخضع عادةً لشتى الاعتبارات والأهواء. ولا نبالغ إن قلنا إنّ أضعفها وأقلها اعتباراً حتى الآن هو

(1) المسدي (عبدالسلام): اللسانيات واللغة العربية (الفكر العربي والألسنية)، تونس، 1981، ص 32.

المنظور الألسني الحديث. ونشير هنا إلى ارتباط موضوع الإزدواج في اللسان العربي بعناصر تاريخية ـ سياسية ـ ثقافية ـ دينية لا مندوحة لنا من التغاضي عن قيامها، كما عن تجاهل تأثيراتها المتبادلة وتقاطعاتها وتفاعلاتها على غير صعيد.

إن تجديد النظر في موضوع الإزدواج اللغوي، والتجرّد في رؤيته كواقع لغوي عربي، سيعدل في مقاربتنا له، لجهة ربطه بظاهرتي التقارب والتباعد اللغويين، أي بالدينامية اللغوية في شتى مستوياتها. وبالنتيجة، فإن أي مستوى لغوي لن يغمط حقه، لا من حيث التواجد والفعالية، ولا من حيث الوظيفة التعبيرية والتواصلية.

ولكن ما يحصل فعلاً، في الجانب التطبيقي، هو أن الآراء المساقة، قديمها وجديدها، تقليديّها والاجتهادي منها، لا تعدم أن تلقى مناصرين، يتحمّسون لها، أو مناهضين يقومون ضدها، مجيّشين كل الوسائل المتاحة لإبراز وجهات نظرهم، ولدحض ما يعود للآخرين، ولا ينخرط تالياً ضمن إيديولوجياتهم.

3 ـ المنظور المنهجي الوظيفي:

أما والحالة هذه، فماذا تقول الألسنية في وضعنا اللغوي العربي؟

نبادر بالقول إننا في تحليلنا لهذا الوضع، نتبنى النظرية الألسنية الوظيفية[1] ونعمل وفق مبادئها. لذا، فمن باب أولى أن نحدّدها ونعرّف بأبرز مؤسسيها ونعرض لمبادئها ومصطلحاتها.

يلفت ناشر كتاب الألسني الفرنسي المعروف اندريه مارتينيه [2] الأخير «وظيفة الألسن وديناميتها»[3] في توطئة الكتاب «إلى أنه من المستحسن تنبيه القارىء إلى أن

---

(1) Théorie de Linguistique Fonctionne.

(2) أحد أبرز الألسنيين المعاصرين، مؤسس النظرية الألسنية الوظيفية، أستاذ شرف في جامعة رينيه ديكارت في باريس. أسس عام 1965 مجلة La Linguistique وهو يرأس حالياً لجنة تحريرها، أسس عام 1976 «الجمعية الدولية للألسنية الوظيفية» (SILF) وسمّي رئيس شرف لها. حاز على عدة أوسمة وجوائز تقدير فخرية من مختلف الدول والمؤسسات العلمية الدولية. ألّف أكثر من عشرين كتاباً ارتبط بعضها بتاريخ الألسنية الحديثة وكتب أكثر من ثلاثماية مقال ودراسة نقدية. ترجمت مؤلفاته إلى تسعة عشر لساناً منها العربية. (لمزيد من المعلومات راجع مقالتنا حول سيرة حياة اندريه مارتينيه في مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد 54 - 55، تموز ـ آب 1988).

(3) Martinet (André): Fonction et Dynamique des langues, Armamd Colin, Paris, 1989.
ستصدر الترجمة العربية التي أنجزها نادر سراج لهذا الكتاب أواخر عام 1993.

الألسنية الوظيفية تبدو كأنها غالباً ما تناقض الرأي الشائع وتعاكسه. ففي شأن اللغة الإنسانية، ترسّخت لدينا العادة في أن نظهر كمعياريين من خلال قولنا لا تقل كذا...، بل قُلْ كذا...» ويتابع قائلاً «فمعلمو المدارس ومدونو الأحداث اليومية، الذين اعتبروا طويلاً الوحيدين المؤهّلين لقول الكلمة الفصل في هذا المجال، يتمسّكون بشكل أساسي بفكرة انتقاء الأشكال التي يستخدمها المواطن العادي، وذلك باسم الاستعمال الحسن والجيد». ومن ثم ينتقل إلى تعريف الألسني الوظيفي وتحديد دوره «فهو لا ينتقد أحداً، إنه يكتشف ببساطة ما نسمعه فعلياً إذا توخينا حسن الإصغاء أكان هذا الشيء «صحيحاً» أم لا. هذه الاشكال التي تظهر خارج مقاماتها وبعيداً عن سياقاتها يمكن أن تصدم. والخلاصات التي نخرج بها تبدو أحياناً جارحةً لدرجة أن القارىء سيفكّر أنه ربما أخطأ القراءة[1]. هذا التقديم «الوظيفي» هو خير ما يمكن أن نسوقه للتعريف بِمارتينيه مؤسس هذه النظرية الألسنية وأحد أبرز دعاتها المعاصرين. يفرّق مارتينيه بادىء ذي بدء بين اللغة الإنسانية[2] أي «**اللغة**» من حيث هي معطى كوني، لها مفهومها المطلق والانساني العام، وبين «**اللسان**»[3] الذي يريد به اللغة بمفهومها الخاص والمتحقّق. وبناءً عليه، **فاللغة الإنسانية تتجسّد في الحقيقة عبر الألسن المتعدّدة والمتمايزة. من هنا فالألسنية هي دراسة الألسن بصيغة الجمع، واللغة الانسانية بصيغة المفرد.**

تسعى الألسنية الوظيفية لأن تتحدّد كدراسة للألسن انطلاقاً من أن الإقبال على دراسة اللغة الإنسانية لا يتمّ إلا عبر ألسن خاصة. وهي في ذلك تتعارض مع تيارات ألسنية أخرى معاصرة، تشدّد أكثر على الألسنية كدراسة للغة. والواقع إن ما يميّز النظرية الوظيفية في العمق عن غيرها من النظريات، هو إدراك الوظيفيين هذه الإمكانية الوحيدة للنفاذ إلى اللغة الإنسانية بواسطة الألسن[4]. إلى ذلك فالوظيفيون يعتبرون أن للغة الانسانية وظيفة أساسية تؤديها في المجتمعات البشرية، وتتمثل بالتواصل أو التفاهم المتبادل في إطار الجماعة اللغوية الواحدة.

(1) المرجع السابق، ص 5.

(2) Langage humain.

(3) langue.

(4) للمزيد أنظر: سراج (نادر): مقابلة مع اللساني اندريه مارتينيه، مجلة الفكر العربي، العدد 46، حزيران - يونيو 1987.

4 ـ التنوعات اللغوية:

إن الكلام عن تنوعات في الاستعمال اللغوي، سيجر حتماً إلى الكلام عن الازدواجية والثنائية والكثروية والتعددية اللغوية[1]. نبادر بالقول أن شارل فيرغسون[2]، استيحاءً من سابقة المستغرق[3] الفرنسي جان بسيشاري[4]، اقترح في العام 1959 استخدام مفردة **الازدواجية اللغويّة**، لتعيين موقف خاص حيث باستطاعتنا أن نبيّن استعمالاً تنافسياً لشكلين مختلفين لما نعتبره بمثابة اللسان الواحد نفسه. وبالفعل، فلقد أشار فيرغسون إلى أن هناك مقياسين متميزين لوصف هذه الازدواجية، أولاهما: **التنافس بين تنوعين أو ضربين للّسان نفسه. وثانيهما: قيام وضع مختلف لكلّ من هذين التنوعين**، بحيث يختصّ واحدهما **بالاستخدامات اليومية**، ويُفرض الآخر **كمعيار رسمي** في المدارس، وفي المحاكم، والصحافة، والجيش. ونذكّر في هذا السياق بأن هذين المقياسين لا يتحققان على المستوى نفسه. إذ أنّ هذا التوصيف يحمل في أصله الخلافات التي تتجلّى بين أولئك الذين يفضّلون، وفي النهاية، لن يبقوا إلا على واحد من هذين المقياسين.

وبالعودة إلى مفردة اللسان، «**فاللسان الحقيقي، في المفهوم الوظيفي، هو الذي يملك وضع لهجة اقليمية قطرية**، والذي لا يني أن يكون هو نفسه عندما يظهر بشكل لهجات مختلفة. وبالمقابل، **فالعامية هي اللسان المستخدم بين الأفراد ذوي اللهجات الاقليمية المختلفة**. ولا يُعتبر هذا اللسان لساناً قومياً، كما لا يمكن أن يكون له وضع وطني، ولكنه مستخدم، وهو بالتالي يقابل القاسم المشترك لكلّ اللهجات الاقليمية لمنطقة معينة.

أما الثنائية اللغوية، فهي لا تتحقق إلا أذا كان اللسانان المعنيّان من النموذج السابق ذكره، الانكليزي والروسي، العربي والفارسي، الالماني والصيني. أما حيث تتحقق هوية اللهجات الاقليمية المتنافسة كتنوعين «للسانٍ» بعينه، فيفضّل الكلام عندها عن ازدواجية

---

(١) اعتمدنا مفردة الازدواجية اللغوية في مقابل (diglossie)، والثنائية في مقابل (Bilinguisme)، والأحادية في مقابل (Unilinguisme)، والكثروية في مقابل (Plurilinguismè) والتعدّدية في مقابل (multilinguisme).

(2) ألسني أميركي مستعرب كان أول من استخدم مفردة «الازدواجية اللغوية» راجع: Diglossia,Word,1959,15,p.325-340.

(3) hélleniste: عالم باللسان والأدب اليونانيين.

(4) عالم فقه لغة فرنسي، من أصل يوناني، (1854 - 1929)، درّس في باريس وألّف في اللسان اليوناني.

لغوية[1]

5 ـ السوابق الازدواجية:

وبالاستناد إلى السوابق اللغوية في هذا المجال، يذكر المؤرخون أن لغة الثقافة في الألفين الأول والثاني قبل الميلاد كانت الآرامية. أما الألسن الشائعة والمتداولة فكانت متعددة بينها الفارسية القديمة والسريانية والكنعانية والفينيقية. وفيما بعد حلّ اللسانان اليوناني واللاتيني محل اللسان الآرامي، بسبب سيطرة الاسكندر والرومان. بينما بقيت السريانية وسيلة التخاطب الشعبية في مناطق واسعة من بلاد الشام.

وفي هذا السياق نشير إلى أن بعض المستشرقين نادى بنظرية الازدواجية اللغوية العربية مثل الباحث الالماني فون غرينباوم، الذي درس في كتابه «طبيعة الوحدة العربية قبل الإسلام» أثر الاسواق في توحيد لغة القبائل العربية وتقريب لهجاتها. اعتبر الباحث أنّ ظهور وتطوّر لهجتين عربيتين في شمالي الجزيرة العربية، قد عمل على توثيق وحفظ وسائل التواصل والائتلاف. **وقد ساهمت لغة المراكز الحجازيّة ذات المنحى المديني في إغناء التخاطب الشفهي باحتياجاته اللغوية** على نحو أساسيّ، ويذكر منها الاحتكاك اليومي بين الناس،متطلّبات المعاملات التجارية، إضافة إلى فضاء النثر، على الأرجح. وعلى صعيد آخر،فقد **برزت لهجة أخرى تتميّز بأسلوب مقنّن وعلى نحو من التجريد، تعود إلى بدو وسط الجزيرة الشمالي،وقد اعتبرت هذه الأخيرة لغة الأناقة والجاه والتعبير المحدد**؛ ولا غرو أنها كانت لغة الشعر. ولدى معاينتنا مفردات الشعر «الجاهلي»، فإنّ بإمكاننا أن نتبيّن، على الأقل، ستة مراكز أو مدارس آلت على نفسها أن تتجذّر في التقاليد اللغوية العربية التي تُعزى معجميّتها إلى جهود مشتركة لعدد من المدارس المذكورة. كما أنّ النزعة إلى تطوير لغة أدبية بفعل عاملي التلقي والمراكمة، ساهمت في جعلها مقبولة. ومهما يكن، فيجدر بنا ألاّ نتجاهل أن انتقائية معيّنة كانت قيد التأسيس، بحيث يصعب علينا رصد آثارها؛ وفي هذا ما يشير إلى التحيّز ضد لهجة «الإياديّين» التي يبدو أنّ الاعتماد عليها أكثر صعوبة من التردد في قبول لهجات حضريّة عدّة»[2].

---

(1) للمزيد أنظر: مارتينيه (أندريه): الثنائية الألسنية والازدواجية الألسنية، دعوة إلى رؤية دينامية للوقائع؛ تعريب نادر سراج، مجلة العرب «العدد 11»، بيروت صيف 1990.

(2) Grunebaum (Von): The Nature of Arab Unity before Islam, Arabica, tome x, Année 1963, pp 14 - 15.

تتعدد الأمثلة إذاً على الواقع الازدواجي اللغوي الذي عرفته الشعوب عبر تاريخها، والذي ظلّ قائماً ضمن أوضاعها اللغوية الحالية. فالأمم تملك عادة لسانين يكتسب واحدهما (الفصيح) مرجعية تفوق ما للآخر بسبب أن هذا الأول العالِم / المدوّن قد تشارك في إجلاء شكله النهائي والمعروف، كما في بلورة جملة قواعده وقوانينه، كتّاب ولغويون وفلاسفة، وكان على مرّ السّنين محطّ اهتمامهم وتقديرهم. وإذا كان اللسان الآخر (الشعبي) يُعرف بضآلة قدرته التعبيرية، فيما عدا الماديات واليوميات والمتداولات من شؤون الحياة، فلا ضرورة، والحالة هذه، أن يُنظر إلى هذا اللسان الشعبي / العاميّ على أنه من مكوّنات الفصحى، لا لسبب إلاّ لمرجعيتها وأسبقية تشكلّها وتدوينها واكتمالها، إضافة إلى الاعتبار الذي يتأسس لها في لاوعينا الجماعي، فضلاً عن الأولوية التي تكتسبها باعتبارها الشكل الذي دُوِّن به تراث الأمة الأدبي والروحي.

وما يذكر هنا، أن المحاولات التي جرت لتدوين الفصحى واعتماد معايير مضبوطة لبلورة علومها من نحو وصرف وبلاغة، إنما كانت ترمي للوصول إلى التعبير عن المراد بالشكل الأفضل؛ وذلك دون أن تفقد الفصحى خصائصها الأصلية. ويمكن العودة في هذا المجال إلى إنجازات أبي الأسود الدؤليّ وسيبويه. وما تجدر الإشارة إليه هو أن الموقف المناوىء للعامية آنذاك، كان ينطلق من مقولة مفادها أنه ليس للعامية وظيفة تذكر، وأنها من خلق الأعاجم الذين كانوا لا يعرفون الفصحى نطقاً أو كتابة. لذا، كانوا خلف تعميمها وتشجيعها، والواقع أن هذا الرأي يجافي الحقيقة التي تُظهر بأنه رغم الاهتمام الكبير والمستمر الذي عرفته الفصحى، فالعامية لم تندثر، ذلك أن لها وظيفة تخاطب يومي تؤمن استمرارية وجودها.

ولو أردنا أن نمثّل لمدى تفاعل اللسانين في احتكاكهما اليومي، لقلنا **إن العامية تُغني الفصحى بتعابير مادية وتجسيمية، بينما تغتني العامية بالتعابير المجردة أو غير المادية** التي تتوافر عادة في الشكل الفصيح للسان ما.

والمثال الملموس الذي نسوقه من تاريخنا، هو أن القرنين الأول والثاني الهجريين عرفا استخدامات لغوية شعبية في مجال القصص الديني. ذلك أن القصّاص كانوا، لقصور محتمل في ثقافتهم اللغوية، يلجأون عادة إلى لغة مبسّطة مطعّمة بالمفردات والألفاظ العامية لرواية القصص الديني. علماً أن توسّل العامية اقتصر على الألفاظ دون التراكيب

آنذاك.

وخير ممثل لهذا التنويع اللغوي الشعبي هو القاصّ عُبيد بن عُمير الذي روى حمّاد بن سلمة، عن ثابت، أنه كان أول من قصّ على عهد عمر بن الخطاب[1].

6 ـ الازدواجيات المعاصرة:

تعرف مجتمعات معاصرة عدة كاليونان والبلدان العربية والنروج وسويسرا ظاهرة الازدواج اللغوي.

ففي اليونان يبرز تنافس بين شكل شعبي للسان هو الديموطيّ[2] وآخر «نقيّ» ومتكلَّف هو الكاتاريفوزا[3]، المستوحى من اللسان اليوناني الكلاسيكي. وقد انحصر استعمال «الكاتاريفوزا» التي تُشكل القطب المقابل «للديموطية»، في اللغة المكتوبة أو المدوّنة من قبل (خطب احتفالية، صحافة منطوقة)، وكان من الصعب أن نتخيل قرية أو حياً يتكلم بهذا اللسان. وبالمقابل، فلغة العلم والإدارة، والصحافة، والكنيسة، كانت «الكاتاريفوزا». أما في التعليم، فالموقف كان أكثر تعقيداً. فرغم أن الديموطية كانت المهيمنة بوصفها اللسان الرسمي للأمة، فقد أمكن تدريسها حيث سمحت الأحوال السياسية بذلك، وبخاصة على مستوى المدرسة الابتدائية[4].

أما البلدان العربية، فيقوم فيها تعارض بين العربية الكلاسيكية: لغة القرآن الكريم، وبين الاشكال العامية ذات الاستعمال اليومي. والنروج بدورها، عرفت خلال فترة دامت أكثر من قرن، صراعاً بين اللسان الذي تأسّس على المحكيات المحلية، وبين الاستخدامات التي اشتقتها البورجوازية النروجية من شكل مكتوب ومتقارب مع اللسان الدانمركي الذي

---

(1) الحافظ الذهبي: سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط «2»، 1402 هـ / 1982 م؛ ج «4»، الترجمة 56، ص ص . 106 - 107.

(2) La démotique: الديموطيّ لسان انحدر من اللسان المصري القديم، واستمر من سنة 600 ق. م. لغاية انتشار المسيحية

(3) يعود الفضل في استخدام مصطلح « التنقية » («Katharismos») إلى الفقيه اللغوي الكبير أدمنس كوراي Adamance Coray (1833 - 1748) الذي اقترح تنقية اللسان اليوناني من كل كلمة دخيلة وتحسينه وتصويبه؛ في الوقت نفسه الذي كان يعترف فيه بتطور هذا اللسان.

(4) أنظر: Clairis (christos): Le cas du grec, La Réforme des Langues, Foduo \ Hagège, I, Buske, Belgique - Louvain, 1983, pp. 351 - 362.

اعتبر طويلاً لساناً رسمياً للبلاد. وأخيراً، يمكن أن نُدرج سويسرا (الالمانية) في عداد البلدان السالفة الذكر، حيث تدرِّس المدرسة اللسان الالماني الفصيح مقابل اللغات المحلية الاليمانية (Vérnaculaire alémanique).

إن إشكالية الازدواج في اللسان العربي معروفة ومعيشة. والنزاع يتفاقم من آن لآن بين أصحاب النظرة المعيارية لكلّ من مستويي العربية: الفصيح والعامي؛ وتتعالى الدعوات لتغليب شكل على آخر، من خلال تلميع صورته، ودعم مبررات وجوده واستمراريته من جهة، والتعريض بالشكل الآخر والسعي لتقليص فاعليته وتحجيم تأثيره، وصولاً إلى التقليل من دوره التعبيري والعملي من جهة أخرى.

وما يلي هو بمثابة بسط أولّي للأفكار والمرتكزات التي يقوم عليها خطاب المدافعين عن الفصحى، كما تلك التي يستند إليها خطاب مناصري العامية وحاملي لوائها. إن هذه الأفكار والمرتكزات المتداولة تعكس في جوهرها مقومات الخطاب السلفي الفكري ـ في تغليبه للفصحى تماماً كما في تفضيله للعامية ـ ولسنا هنا في صدد الحكم بخطأ أو بصوابية هذا الخطاب، فهذا ليس من شأن الألسنية، ولكننا نعرض له لافتين إلى تداعياته الأحادية الرؤية غالباً، التي تسعى إلى تخطي ما هو قائم فعلاً، والنزوع نحو المرتجى والمأمول.

7 ـ الفصحى:

7 - 1 ـ مرجعية الفصحى:

الفصحى هي اللسان الأم، إنها المرجع لكل العاميات والمحكيات العربية المتداولة في الوطن العربي. إنها الأصل والأساس، وما دونها فروع وتشعّبات وتنوّعات. **إنها الوعاء الذي يحمل فكر الأمة، ويستوعب حضارتها ويخزنها، إنها ذاكرة لتراث العرب وحافظة أمينة له.** ورغم المآخذ التي تقوم حول صعوبة اكتسابها وبالتالي حسن استخدامها، فهي خير أداة تعبيرية لدى العرب كل العرب. من هنا، على أبنائها أن يعملوا على تطويرها كي تعود إلى سابق مجدها وعهدها وتسود كل مجالات التعبير، بما فيها التخاطب اليومي. إن كلّ مساس بها، هو مساس بالمقدَّس والتراثي والقومي.

7 - 2 ـ تبعية العامية للفصحى:

إن العاميّات والمحكيات تنبثق أساساً من الفصحى أو هي تنشأ عنها. وهي أشكال تابعة، دونية مجتزأة ومشوّهة أحياناً كثيرة، ولا تحمل في بذورها قابلية للاستمرار والتطور خارج نطاق تداولها الشفهي المحصور. ومن اللافت أنه لا يُصار إلى إثارة مواضيعها إلاّ في خضمّ الأزمات السياسية والمصيرية التي تواجهها الأمة العربية في مسيرة نضالها. والدعوات المعروفة إلى تقعيد العاميات وتعميم استعمالها، أو استبدال الفصحى بها، والتي تهبّ من آن لآن ذات منشأ استعماري وإن لبست لبوساً علمياً متجدداً. إنها تحمل في طياتها مواقف «مشبوهة» وتغطي نزوعات تقسيمية دفينة. المطلوب والحالة هذه، التصدي لهذه الدعوات، ومحاربتها وتفنيدها، ولفت أنظار المسؤولين في الاقطار العربية والمؤسسات الثقافية والتعليمية والمجامع اللغوية إلى مخاطر هذه الدعوات إلى العاميات والمحاولات الخبيثة لاستخدامها في مجالات الكتابة والنشر والاعلام والاعلان والتعليم وما إليها.

7 - 3 ـ الفصحى أداة لفهم القرآن الكريم والدعوة لمبادىء الإسلام:

يرى بعضهم أنه بالرغم من أن عوامل الانقسام والتشتت تسير باللغة المشتركة نحو الانحلال إلى لهجات متعددة، [....]، فقد بقيت الفصحى محتفظة بمكانتها بفعل عوامل غير لغوية؛ أهمها ارتباطها بالدين الإسلامي وحرص ومحافظة أهلها عليها[1]. من هنا، فالإسلام هو المستهدف الأول والحقيقي من قبل أصحاب الدعوات إلى العامية. ذلك إن إهمال الفصحى وإضعافها والتقليل من مكانتها، من شأنه أن يخفت بشكل أو بآخر صوت الدين الحنيف، الذي يعتمد الفصحى أداة لفهم النص القرآني واستيعابه. واعتماد العامية في هذا المجال ـ ومهما كانت مبرارته ـ مناف للعرف القائم ومحاولة «لتدمير» هذا النص المنزل وتفريغه من مضامينه الحقيقية. **إن الدعوة لمبادىء الإسلام ولرسالته السمحاء، وشرح الحديث النبوي الشريف لا تتمُّ إلاّ باللسان العربي الفصيح الذي نزل به الكتاب المبين.** والفصحى هنا سهلة الانقياد فالفهم، للمتعلم وشبه المتعلم، اللذين لا يتباعدان كثيراً في مقاربتهما اللغوية ـ الدينية عموماً.

---

(1) أنظر: مصطفى (عبدالله علي): الدعوة للعاميات في العصر الحديث، مجلة رسالة الجهاد، العدد «88»، بيروت أيار / مايو 90، ص ص 62 - 64.

7 - 4 الخلفية السياسية للدعوات إلى العامية:

إن هذه الدعوات للعامية قد نبتت في أحضان الاستعمار[1]. والترويج لها يحمل في جوهره خلفيات سياسية ترمي إلى كبح التيار الفكري القو مي، من خلال ضرب ركيزته الرئيسية: اللسان العربي الفصيح الموحّد والموحِّد، وسيلته التعبيرية الوحيدة والفعّالة. إن هذه الدعوات اللغوية ظاهرا، والمضادة للعلم، والمقنّعة والملتوية باطناً، والتي يروّجها، من آن لآن وتحت شتى القوالب والصيغ، سياسيون ومفكرون وأدباء ذوو أهواء «مشبوهة»، أو مشكوك في حقيقتها العلمية، ترتبط بمشاريع سياسية «خارجية» التوجهات، وهي تسعى للنيل من مقوّم أساسي من المقومات التي تتأسس عليها الأمة ألا وهو المقوّم اللغوي.

7 - 5 ـ تزامن هذه الدعوات مع فترات الانحسار العربي:

إن هذه المحاولات ليست بجديدة أو طارئة. أنها تنتعش حينما يستشعر أصحابها ومروّجوها أن الأوضاع السياسية السائدة في الوطن العربي عامة، أو في أجزاء منه ـ مركزاً كانت أم أطرافاً ـ مؤاتية لمشاريعهم. إذ هي غالباً ما تترافق مع تراجع المدّ القومي، أو ازدهار الفكر الاقليمي. من هنا، فتوقيت هذه الدعوات يتزامن أكثر ما يتزامن، مع فترات الانحسار السياسي ـ العسكري ومفاصله التي عرفها العرب في تاريخهم المعاصر.

7 - 6 الاعتراف الدولي باللسان العربي:

إن العالم المتحضّر، ومن خلال مؤسساته الدولية (الأمم المتحدة ومنظماتها) قد اعترف رسمياً بالعربية كلسان دولي، وها هو يستخدمها في نشاطاته ويُصدر بها منشوراته، أسوةً بسائر الألسن الدولية[2]. فمن باب أولى، أن نعتدّ، نحن العرب، بهذا التقدير الدولي للساننا العربي ونثمّنه، وبالتالي أن نطوّر هذا اللسان، ونعمّم استعماله كأداة تعبيرية معاصرة، يُشَجّعُ الناشئة على اعتمادها كلغة حيّة تنقل إلينا تقنية المجتمع الإنساني، وتصلنا بحداثته، وتمكننا من التواصل مع سائر أبنائه. وذلك كله عوضاً عن اللجوء / الهروب، لا بل التدافع نحو الألسن الأجنبية المعتبرة بمثابة قنوات أفضل

(1) المرجع السابق، ص 63.

(2) الألسن الستة المستخدمة في الأمم المتحدة هي: الانكليزي، الفرنسي، الأسباني، الروسي، الصيني والعربي.

للاتصال والتواصل الإنساني حيناً، أو معايير وتأشيرات للارتقاء الاجتماعي أحياناً كثيرة.

7 - 7 ـ اللسان عنصر جامع من عناصر الثقافة الواحدة:

إن اعتماد الفصحى وتشجيع استخدامها في مختلف مجالات التعبير، هو تأكيد على السمات الألسنية المشتركة للعرب، وإبراز للعناصر الجامعة في ثقافتهم القومية الواحدة. بينما المناداة بالعاميات، والترويج لها، والتركيز على خصائصها التمييزية، والسعي لتأكيد هويتها القائمة والمستقلة، من خلال مراكمة تجلّياتها الشعبية وتأطيرها، هو في الحقيقة، إعْلاءٌ لشأن الخصوصيات، وترجيح لكفّتها على حساب وحدة الثقافة، وتماسك مقوماتها العامة. كما يمكن اعتباره تغليباً لأحادية النظر على شمولية الرؤية الحضارية للتراث المشترك.

7 - 8 ـ تشجيع المستشرقين للدراسات اللهجية:

إن الدراسات والأبحاث اللهجية العربية، وكل ما نشأ وينشأ عنها، التي قام بها مستعربون ومستشرقون غربيّون ابتداء من القرن الثامن عشر، وشجعوا لاحقاً أجيالاً من الباحثين العرب على الإقبال عليها ـ تحت حجج ومبررات علمية «براقة» ـ قامت أساساً لتخدم مشاريع سياسية استعمارية لاحقة. وقد عملت الدول الأوروبية على تدريس اللهجات العامية العربية لبعض أبنائها ممن كانت تعدّهم للقيام بأدوار ومهمات في البلاد العربية المستعمَرة[1]. ومن اللافت أن دراسة لهجات المغرب العربي على أيدي المستشرقين الفرنسيين ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ لم تكن منزّهة غالباً عن الأهواء السياسية، فمن الشائع أنها سبقت ورافقت نزول المستعمرين الفرنسيين أراضي تلك البلدان، وساعدت على احكام قبضتهم عليها، ومهدت لتغلغلهم الاجتماعي ـ السياسي ـ فيها. وكم ستكون النتائج البحثية أفضل لو اقتصر المستشرقون والمستعربون في توجيه طلابهم العرب على دراسة اللسان العربي الفصيح، الأغنى والأرقى والأجدر للبحث والتحليل والاستنتاج.

7 - 9 ـ وسائل الاعلام وسهولة الايصال:

إن عصرنا موسوم بأنه عصر الثقافة المرئية والمسموعة. وما تعتمده مختلف وسائل

---

(1) مصطفى (عبدالله علي) م. س.، ص 63.

الاعلام في وطننا العربي في هذا الصدد، إنْ لبثّ مختلف رسائلها، أو للتأكد من حسن وصولها إلى جمهور المستقبلين، المتوسّع باستمرار، هو أداة تخاطبية، مقبولة، طيعة، مألوفة وسهلة الإيصال في آنٍ معاً. هذه الآداة تتمثّل في العربية المعاصرة التي بلورتها محاولات وجهود الكتاب والأدباء واللغويين المهتمّين الذين أوجدوا هذا الشكل الميسّر الذي لا يقتصر حسن إيصاله على متوسطي الثقافة اللغوية فحسب، بل هو يتعدّاهم إلى الجمهور الأوسع من المستمعين / المشاهدين. وما نلفت إليه هنا، هو أن الترجمات المعتمدة ـ على سوئها وتشوهها أحياناً ـ أسهمت في تعميم هذه العربية المعاصرة التي يتابعها الفرد العادي ما لا يقل عن ثلاث ساعات يومياً والتي تغني ذخيرته اللغوية وتمدّها بالجديد. ولكن ما نستدركه هنا، هو أن الإذاعات، وحتى بعض محطات الإرسال التلفزيوني الخاصة التي تكاثرت في لبنان[1] مثلاً، صارت تتنافس مؤخراً في استخدام العامية وترويجها، في شتى السياقات، على حساب العربية المعاصرة.

تلك كانت بعض الأسس التي يقوم عليها الخطاب المتداول، والمنادي بعلوّ شأن الفصحى، وتميّزها، وتأكيد حضورها غير المنازع في وجه العاميات.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

8 ـ العامّية:

أما فيما يختص بالدعوة إلى العامية، فوجهات النظر متعددة بدورها، وهي تحاول أن تدفع قدماً نحو جلاء صورتها، وتقديم أفضل لوضعيتها، والتأكيد على ترسّخ حضورها، تمهيداً لإقرار مشروعية وجودها جنباً إلى جنب مع الفصحى، لا بل وأحياناً كثيرة، لتفضيلها عليها وتجاوزها لجموديتها وسكونيتها.

8 - 1 ـ أحادية اللسان وكثرويته:

إن المجتمع الإنساني المعاصر لا يأخذ بمقولة أحادية اللسان الواحد لدى جماعة لغوية معينة، ولا يقتصر عليها في نظرته الألسنية الحديثة. بل هو يعرض للكثرويات، وللتعدديات، وللإزدواجيات، كما للثنائيات اللغوية، التي تتواجد في عرفه وتتعايش، والتي لا يعتبرها أبداً حِكْراً على جماعة لغوية دون أخرى. بل هي في منظوره ظواهر لغوية، قائمة بفعل تقارب الألسن وتباعدها، ويجدر بنا النظر إليها من حيث هي نتائج

(1) أحصيت مراجع إعلامية وجود اثنتين وأربعين محطة ارسال تلفزيوني رسمية وخاصة في مطلع عام 1993.

طبيعية وملموسة لما يُصْطَلَحُ على تسميته بالدينامية اللغوية. وحتى في نطاق الجماعات اللغوية التي تُعتبر تقليدياً أحادية اللسان، فهناك دائماً درجة من الازدواجية اللغوية، إذ لا يقوم أبداً تماثل بين الاستخدام اليومي والمعيار الرسمي.

8 - 2 ـ الاثنيات وخصوصياتها الثقافية / اللغوية:

إننا نحيا في عصر ينحو تدريجياً ـ كما علّمتنا الأحداث السياسية الأخيرة في غير بلد آسيوي وأوروبي (يوغسلافيا)، وأحياناً عربي (الجزائر مثلاً) ـ نحو الاعتراف بحقوق القوميات والاثنيات المختلفة. إن هذه الأثنيات، وإن كانت تتوزع ـ قسراً أو اختياراً ـ على أنظمة سياسية متعددة، فهي في أصولها تشكيلات اجتماعية قائمة ومستقلة لها هويتها وكيانها وتجلياتها الفكرية واللغوية. من هنا يسعى المجتمع الدولي حثيثاً لاقرار هذه الحقوق، وبالتالي لتشجيع كل ما يستتبع ذلك من إبراز للخصوصيات الثقافية، وتجميع للتراثات الشعبية، وتسجيل للمرويات الشفهية، وتدوين للغات واللهجات المحلية المنطوقة وتقعيدها. هذه الوسائل التعبيرية تملك بذاتها مقومات وجودها واستمراريتها. إنها تستمد مشروعيتها من المجموعات اللغوية المتجانسة التي تنطق بها وتتمايز فيما تتمايز عن غيرها، من خلال استخدامها لها. إنها الملاذ المعنوي والمادي الذي تتحصّن به لدرء الأخطار المصيرية التي قد تحدق بها وتهدّد وجودها.

8 - 3 الثقافة المحلية:

إن الكلام عن الخصوصيات الثقافية يدفع إلى إبراز دور الثقافة المحلية في التعبير عن مشاعر أبناء البيئات المحلية وتطلّعاتهم، والتأكيد على انتمائهم المميّز لمناخ ثقافي معيّن ضمن الإطار الأكبر والأرحب. وخير معبّر عن هذه الثقافة المحلية «المتفرّدة» هو اللسان العامي الذي به يتميز أصحابه ويعرفون، دونما حاجة إلى إشراكهم تعبيرياً مع آخرين مجاورين ومجانسين ـ ولا تهم هنا درجة المجاورة والمجانسة ـ أو تعميم لتطلعاتهم الثقافية وإلحاق لها بالدوائر القائمة الأكثر فاعلية وامتداداً وسلطوية.

8 - 4 ـ الفرد والتبسيط التواصلي:

إن المستمع / المشاهد المتوسط، ينفر ويستصعب في أغلب الأحيان الاستماع إلى رسالة مبثوثة بالفصحى. وهو لا يستطيع / يرغب، لأسباب شتّى: لغوية ـ ثقافية وأحياناً

سياسية، متابعة هذه الرسالة لفترة طويلة، اللهم ما تعلق منها بالشأن الدينيّ أو الأخبار أو بالتعليق السياسي اليومي. لذا، فهو يميل للتواصل مشافهة مع الشكل اللغوي الأكثر ألفة لديه ـ وبالتالي الأسرع استيعاباً من قبله ـ ألا وهو الشكل العامي ذلك الذي لا يجد عادة كبير صعوبة في فكّ رموزه، وبالتالي في فهم محتواه والتجاوب معه. ومن ناحية أخرى، يقوم حاجز تواصلي لغوي بين هذا المواطن، وبين التجربة المُراد إيصالها إليه في حال اعتماد الفصحى وسيلة وحيدة لذلك. فهذه الفصحى لم تأتلف أذناه كفاية على سماعها، ـ إلاّ في حال تعامله مع النص الديني ـ وبالتالي على استيعاب شتى مفرداتها وتراكيبها، كما لم تعتد شفتاه تالياً على ترادها، ونطقها بسهولة ويسر، وأخيراً على اعتمادها كأداة يتواصل بواسطتها مع محيطه. وخير مثال نسوقه على ذلك، هو في اللهجة المصرية التي تتردّد من المحيط إلى الخليج وتُفهم من قبل الكثرة الساحقة من العرب بسبب تعميم وسائل الاعلام، والسينما خاصة، لها منذ نيف وخمسين عاماً لدرجة أن النزوع إلى «تمصير» اللهجة إن في الغناء، أو التمثيل أضحى أفعل وسيلة يلجأ إليها الفنانون العرب من غير المصريين ابتغاء للشهرة والانتشار.

8 - 5 ـ ارتباطها بالمعيش عند الفرد وبالحميميّ لديه:

العامية هي لغة الحياة اليومية التي تكاد تجلياتها المعاصرة لا تنبض إلا على وقع تعبيراتها. وهي تعكس من خلال شفافيتها وسرعة إيصالها، الإيقاع الحقيقي لمشاعر الفرد وتطلعاته. إنها تنقل الجانب المعيش من تجربتنا الإنسانية الحميمة، ذلك الذي ليس بمقدور الفصحى السكونيّة أن تعبّر عنه نظراً لطابعها التجريدي، كما لعدم التفاتها عموماً نحو ما هو محسوس ويومي ومادي في حياة المرء. وهي بذلك الألصق والأصدق، والأكثر مباشرة.

8 - 6 ـ تشارك الألسن الأخرى في مسألة الإزدواج:

إن الموقف الإزدواجي اللغوي الذي نعيشه، ونميّز فيه بين مستوى فصيح مكتوب، على الأغلب، وآخر عامي منطوق عموماً، لا يقتصر على الناطقين بالعربية دون سواهم من أبناء الأمم والألسن الأخرى. بل هو معروف أيضاً وإن على درجات ونسب متفاوتة لدى اليونانيين، والنروجيين، والسويسريين وغيرهم... وهو في تمييزه/ تعيينه لشكلي التعبير اللغوي: المنطوق والمكتوب لا يمايز بينهما، ولا يعرّضهما لنوازع المفاضلة

والاعتبارية. بل هو يميّز واحدهما عن الآخر لجهة استقلاليته التعبيرية ووظيفته الإبلاغية.

8 - 7 ـ الاحتكاكات اللغوية وعلاقتها بالإزدواج:

إن الألسن المختلفة التي لا تعرف عادة هذه الإزدواجية «الحادة» والواضحة المعالم، كما هو حاصل في واقعنا اللغوي القائم ـ والثقافي منه تحديداً ـ ينحو شكلها الفصيح باتجاه التأقلم فالتطور نحو / مع الشكل التعبيري اليومي. أي أن التلاقي والتفاعل يحدثان انطلاقاً من الفصيح ووصولاً إلى العامي. بينما العكس صحيح في حال اللسان العربي الذي تتطور عاميته تدريجياً بفعل الإحتكاك، كما بفعل انتشار التعليم وتوسّع مدى وتأثير وسائل الإعلام على اختلافها، نحو الشكل المفصّح. فالعاميات العربية، وخصوصاً المدينية منها، تكتسب يومياً، من جراء احتكاكها المتمادي بالشكل الفصيح، وتغنى بالتعابير المجرّدة وغير المادية التي تعرف عن الفصحى إجمالاً وتخلو منها العاميات والمحكيات عامة. واللسان أي لسان، لا يُصان ولا يُحفظ عادة إلا بالاحتكاكات.

8 - 8 ـ مستويا العربية بين الغاية والواسطة.

إن الإيصال اللغوي الفاعل والمباشر هو الذي يؤكد على حضور الشكل العامي ـ ولو بنسب متفاوتة ـ في الخطاب السياسي والديني والإعلامي (والدعائي مؤخراً) بأنواعه على حساب الشكل الفصيح الذي كان هذا الخطاب حكراً عليه وله سابقاً. وهذا الأمر مرهون إجمالاً بالشكل المعتمد لهذه الغاية، وبالمقدرة الإستيعابية اللغوية للمرسِل تماماً كما للمستقبِل، الذي نهدف إلى إيصال فحوى الرسالة إليه، ونتأكد بالتالي من وصول التجربة الإنسانية المراد نقلها إليه بالقدر الممكن من السرعة والصدق والأمانة. إذ أن ما ينبغي إيصاله إليه، يتجاوز أهميةً القناة المعتمَدة أو الوسيلة المتخذة لذلك. فالغاية تبرر الواسطة / الوسيلة، ولها الأولوية عليها. أما الشكل / النمط، فيليها أهمية وتراتبية.

8 - 9 ـ العامية في تقاربها وتباعدها:

إن توصيفات التشوّه والاجتزاء والدونيّة والانقسام لا تنطبق على وضع العامية. فهي وإن اعتبرت في عرف البعض شكلاً ناشئاً متطوراً عن الفصحى، فإن لها مقومات وجود مختصة بها، وهي تملك قواعد صرفية ـ نحوية، وأخرى دلالية وصوتية تتميز بها عن الفصحى، كما عن مثيلاتها من العاميات الشقيقات. وهي وإن تقاربت مع الفصحى أو

اشتركت وإياها في سمات وخصائص وقواعد، فإنما يُنظر إلى ذلك من باب الإشتراك السماتي اللغوي الذي تعرفه الألسن عموماً، والذي يقع في باب الظواهر اللغوية العامة. وهي، في اعتقادهم، إذن لسان قائم بذاته، والدليل على ذلك إمكانية دراسته علمياً والإحاطة بكافة خصائصه على ضوء النظريات الألسنية الحديثة. وهذا الأمر يتمّ من خلال المقاربات المنهجية المتعددة التي قام ويقوم بها البحّاثة الألسنيون ـ العرب منهم والمستعربون ـ والتي أفرزت أطروحات ودراسات ومؤلفات وأطالس وقواميس لهجية عربية تغطي بنتائجها الجزء الأكبر من وطننا العربي. ويشير بحّاثة عربي، في هذا الخصوص إلى أن الأنظار قد وجّهت منذ أواخر القرن الماضي إلى دراسة اللهجات وجمعها وبيان خصائصها ومقارنتها باللغة الأدبية أو المعيارية كما يبين أن هذه الدراسات الأولى قد لعبت دوراً كبيراً في تأسيس علم اللهجات Dialectologie[1].

8 - 10 ـ العامية بين نظرتين علمية وارتيابية:

إن إثارة موضوع العاميات والمحكيات العربية الحديثة في ظل أجواء سياسية مشحونة ومحمومة، يؤدي غالباً إلى الخلط فيما بين النظرة العلمية الحديثة لهذه الأشكال التخاطبية الشفهية، وبين النظرة الإرتيابية المشكّكة التي لا ترى فيها سوى إرهاصات لمشاريع سياسية انفصالية. وهذه الأخيرة تسعى من خلال توظيف هذه العاميات، كأدوات ثقافية وتعبيرية، واللعب على أوتار «خصوصياتها»، إلى الزجّ بها في أتون الصراعات السياسية / الثقافية، وبالتالي إلى «مصادرة» وظيفتها التواصلية المعروفة، وإلباسها دوراً لغوياً ـ سياسياً فضفاضاً، يغرب عموماً عن بال مستخدميها. وهذا الموضوع يخرج، أساساً، عن منطوق عمل الألسنية التي تهتم خصوصاً بوصف الطريقة الراهنة التي يتبعها الناس في نطق لسانهم.

8 - 11 ـ العامية والجدل السياسي اللغوي:

إن مقاربة موضوع العامية يتم، غالباً، من قبل مفكرين وكتّاب وأدباء وشعراء، ولغويين، ارتبطت أسماؤهم بمواقف وتيارات فكرية ـ ثقافية ـ سياسية أثارت جدلاً

(1) العبد (محمد): اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ط «1» 1990، ص 150.

ونزعات غدّة في الرأي العام العربي(سلامة موسى، لويس عوض، سعيد عقل، يوسف الخال...).

9 ـ وحدة اللسان وتغيراته:

بعد أن بسطنا لمرتكزات الخطابين المفترضَن اللذين يقومان داخل ثقافة العامة والخاصة، لا بأس أن نعرض لمسألة وحدة اللسان والتغيّرات التي يمكن أن تصيبه.

إن اللسان، أيّ لسان، لا يحتفظ بوحدته إلا بمقدار ممارستنا له. وفي اللحظة التي لا نمارسه فيها، فإنه سيميل حتماً إلى التباعد. فاللسان يُصانُ ويُحفظ بالاحتكاكات، أي بالممارسة اليومية والمستمرة، وعليه، إذا لم نكن على احتكاك / تماس مع أشخاص يتكلمون عادة بخلافنا، فنحن لن نغيّر أبداً لساننا. وسيتطور لساننا، والحالة هذه، في معنى مقيّد ومحدّد، وضمن إطار جماعتنا اللغوية ليس إلا. فالجماعة اللغوية المنغلقة لا بدّ أن تشهد ظهور تقاربات لغوية محلية تؤدي إلى اختلافات لغوية بالنسبة إلى الآخرين.

واللسان العربي عموماً ـ فصيحه أو عاميّه ـ ليس هو أبداً نفسه حيثما كان ولدى أيّ كان. ولو كنا نملك الفونولوجيا، أو النسق الصواتي، نفسه، فعلينا أن نأخذ بعين الإعتبار البدائل اللغوية المتعددة التي تتمايز بها طرق نطقنا أقاليم وأقطار ومحافظات ومدن، لا بل حتى وأحياء، أحياناً كثيرة. ومثالنا على ذلك هو القاف الصامت الطبقي، الذي يختلف نطقاً في ممارساتنا اللغوية اليومية منها وحتى الرسمية. ذلك أنّه يُستبقى لدى البعض ويلفظ كصامت طبقي (q) كما هو معروف في لبنان مثلاً لدى الدروز ومجاوريهم وبعض سكان منطقة البقاع الغربي (المنارة مثلاً)؛ أو يخفّف إلى صامت حنجري هو الهمزة غير المفخمة (ɔ) التي تلحظ لدى أغلب اللبنانيين، أو مثيلتها المفخمة (ɔ̰) كما هو الحال عند ابناء مدينة بيروت؛ وهو قد يستبدل بالصامت الإحتكاكي الطبقي المجهور (ğ) مخففاً كما هو شائع في بعض مناطق الخليج والسودان، وفي أغلب مناطق تعز وإبّ باليمن؛ وأخيراً فهو قد يتحول لدى آخرين إلى صامت غاري خلفي (g) كما في نطق البدو وأبناء الخليج. وفي يقين ناطق العربية، أنه إنما يعبّر، من خلال هذه البدائل، على اختلافها، عن الصامت الأصلي المتعارف عليه أي القاف. ومعروف إن كل هؤلاء الناطقين لا يعتمدون بالضرورة هذا الصامت الطبقي، بطريقة نطقه الأصلية، لدى انتقالهم إلى المستوى الفصيح من اللسان العربي، **فالفرد لا يبدّل،**

على الصعيد الفونولوجي، طريقة نطقه بين ليلة وضحاها. وهي تتمكن من الفرد بحيث أنها تداخل سلوكياته اللغوية، وتلوّن طريقة نطقه للشكلين الفصيح والعامي من لسانه الأم أو من الألسن الأجنبية المكتسبة.

والناس لا يتكلمون عادة اللسان نفسه. ولا يكفي أبداً أن يقوم أشخاص هنا وهناك وينادون بضرورة توحيد وبلورة عربية معاصرة كي نصل إلى الحل السديد والمأمول. ولكن الأهم هو في الإحتكاك العربي ـ العربي، وعلى مستوى المثقفين تحديداً، إذ بقدر ما تقوم تبادلات واحتكاكات ثقافية ـ لغوية، فسنعرف أنماطاً من التقارب اللغوي على صعيد لساننا العربي.

ولا يمكننا أن نفقه شيئاً فيما يتعلق بالوقائع اللغوية إذا لم نتبصّر أبداً وباستمرار، وفي كل يوم، في موضوعَي التقارب والتباعد اللغويين. يقوم التقارب انطلاقاً من الآونة التي يتحادث فيها شخصان معاً. وحالما يكفّان، وينطلقان، كلّ في اتجاه، يبدأ التباعد. تلك هي الدينامية اللغوية في أبسط مستوياتها.

إن اللسان، أيّ لسان، يتغير لأنه يشتغل، بمعنى أنه يتطور لأنه يُمارس فعلياً من قبل أصحابه. وبمقدار ما يعمل ضمن سلوكياتنا اليومية المعيشة، ويحتك بغيره ـ مؤثراً ومتأثراً ـ فهو يتفاعل ويواكب مختلف احتياجاتنا، وبالتالي فهو يتأقلم ويعكس تطورنا كأفراد وكجماعة لغوية. ونستدرك بالقول أن التطور الذي يصيب اللسان، لا يحول أبداً دون قيام فروقات في استخدامه، فروقات على مستويات فردية أو اجتماعية لا يمكننا الإحاطة بها كلياً. ولكن هذا لا يعني بالضرورة قيام حواجز / عوائق تحول دون الايصال اللغوي التام. إذ **ليس من الضروري أبداً أن نتكلم بالطريقة عينها، كي نستطيع أن نتفاهم مع الآخر.** إن اللهجة / المحكية التي نتكلمها اليوم ـ وهي في المدينة طبعاً غيرها في الريف ـ ليست أبداً هي نفسها التي كنا نتكلمها في طفولتنا أو في صبانا. وهي بالتأكيد ليست اللهجة عينها التي كانت لآبائنا أو لأجدادنا. والأمر ينسحب أيضاً على الفصحى الميسّرة أو المعاصرة التي تستخدمها صحف اليوم، فهي تختلف بنسبة معينة عن فصحى الثلاثينات والأربعينات وصولاً إلى الستينات. وفي هذا السياق، يذكر مارتينيه أنه لو قارنا بين التعابير / الكلمات المستخدمة سنة 1914 في فرنسا وتلك التي تعود لصحف سنة 1990، لوجدنا أن كلمة من اثنتين لم تكن مستخدمة آنذاك، أو كانت

تستخدم ربما في معنى مخالف. والأمر لا يمكن أن يكون متباعداً جداً فيما يتعلق بلغة الصحافة العربية، وهذا موضوع يحتاج إلى من ينهض بدراسة مستقبلاً.

10 ـ في الاستنتاجات:

إن هذين المستويين / الشكلين المعروفين والمتداولين والمنتميين إلى نظام لغوي بعينه، يزدوجان في حياة الفرد العربي عامة، والمثقف تحديداً، ويسهمان معاً في تأدية مختلف وظائف التعبير عن الذات والتواصل عنده عموماً.

المستويان معيشان ومكرّسان في واقعنا اللغوي، يتوازيان في لاوعينا، يتقاسمان الأدوار ويعكسان نمطين مختلفين من الفكر والثقافة. ولكن ازدواجهما لدى الفرد العربي لا يعيق بتاتاً إمكانية وضرورة تواصله مع الآخرين تماماً كما مع مجتمعه الأكبر.

وما نخلص إليه هنا هو تحديد أكثر وضوحاً لتوصيفات كل منهما، وفق ما عرضنا لها في سياقاتها المختلفة، ورؤية اجتهادية لفهم هذا الازدواج واقعياً، ووظيفياً.

فالفصحى: مدوّنة، مثبتة، محفوظة، فصيحة، عالِمة، لغة الثقافة العالية ولسان الدين الحنيف.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

والعامية: معيشة، حيّة، عمليّة، متداولة، واقعية، لاصقة بالمحسوس والمألوف واليومي.

وقد جرى العرف على إيلاء الشكل المكتوب ـ المرتبط بالديني والمقدّس والرسمي في آن معاً ـ أهمية تفوق بكثير تلك التي يمكن أن تُعزى للشكل المنطوق. ونذكر هنا أن الألسنيين المحدثين كسوسير، نادوا بأسبقية المنطوق على المكتوب. وقد اعتبر بعضهم الآخر كمارتينيه، بأن اللغة قبل أن تستخدم للتفكير، فهي تسعى لتوصل للآخرين ما ندركه وما نشعر به، احتياجاتنا، رغباتنا، ومتطلباتنا، وذلك كله يتم أكثر ما يتم عبر الشكل المنطوق للغة الإنسانية.

من هنا، يمكن اعتبار النظرة المعيارية إلى كلّ من مستويي العربية، فوقية كانت أم دونية، بمثابة موقف استباقي ينحاز، وربما يتجنى، على طرف دون آخر، أياً كان هذا الطرف.

تبرز الإشكالية الحقيقية حين نتجه إلى المفاضلة بين مستوى وآخر على صعيد

الاستخدام اللغوي العادي أو الاحتفالي. ونذكّر هنا بأنه في مستويات تقنية معينة، وفي مواقف لغوية محددة، لا يمكننا إلا أن نستخدم مستوى بعينه وليس آخر. والاشكالية تقوم كذلك، حين نسعى لإحلال مستوى مقام آخر توافقت الجماعة ودرجت على تأكيد وظيفته في سياق معين. كأن نعتمد العامية مثلاً في الشأن الديني، أو نستخدم الفصحى في مخاطبة بيئتنا المحلية في أمور تغلب عليها العادية واليومية. إن اصطناع مثل هذه الممارسات / الدعوات، لا يسهم أبداً في إيجاد الحل المناسب لهذه الاشكالية.

أما التوافق، فهو يقوم، برأينا، حين ننظر إلى كل منهما في إطار وظيفته التواصلية القائمة فعلاً، لا تلك المأمولة أو المرتجاة؛ كما من خلال المواقف / السياقات اللغوية المتباينة دوماً في حياتنا اليومية، والتي تستدعي وجود واحد دون آخر، وفق الحاجة الآنية لمستخدم اللغة، وبناء على تقديره للإمكانيات اللغوية المتوافرة عنده، كما عند مستقبلي رسالته اللغوية.

إن التفاضل أو التوافق في استخدام مستوى في مقام معين، لا يخضع دائماً لقواعد صارمة أو نهائية، بل ربما أمكننا أن نلحظ أن شكلاً لغوياً ما يفرض فجأة نفسه في سياق محدد. وقد يعمد أحد الأشخاص، بصورة أكثر سهولة وأكثر إرادية، إلى استعمال أحد هذين الشكلين اللذين يكونان بتصرفه، وذلك عندما يعالج موضوعاً معيناً وأمام جمهور محدد. والأهم من ذلك، هو أن هذا الشخص قد يتناوب في استخدام هذين الشكلين معاً، وذلك كله يتعلق، قبل كل شيء بحسن امتلاك هذا الشخص لهذين الشكلين، كما بمدى إحاطة الجمهور بفحوى التجربة المراد إيصالها إليه، إضافة إلى عمق التجاوب الملحوظ لدى ذلك الجمهور. ولنا في التدريس بمختلف مستوياته والمحاضرات والندوات والخطب والتصريحات السياسية وغير السياسية خير دليل على ذلك.

11 ـ العربية المشتركة:

أما والحالة هذه، ماذا يمكن أن يكون عليه الحل الواقعي للمسألة التي طرحنا؟

لسنا السباقين في القول بأن الحل يكمن في اعتماد و تداول عربية كلاسيكية مطوّرة، ميسّرة، ومعاصرة، العربية المستخدمة حالياً في وسائل الاعلام وفي التدريس والسياسة،

والإدارة وما إليها.... ولكننا نضيف إلى ذلك رأي الوظيفيين في هذا الأمر[1]. فهذه العربية التي هي في طور التكوين واقعاً، لن تصبح فعلياً ونهائياً مشتركة بين العرب عموماً، ومثقفيهم تحديداً، إلا عندما يكون أصحاب اللهجات العربية الأكثر اختلافاً على اتصال فيما بينهم. فالعربية المعاصرة المستخدَمة في المغرب ليست مشابهة حالياً وكلياً لتلك المستعملة في لبنان أو في مصر. فللمغاربة مثلاً تصور شبه مغربي لعربية ميسّرة بالإجمال. واللبنانيون عندما يتكلمون عن عربية حديثة أو معاصرة فأنما يعنون بذلك الشكل / المستوى الذي بُلور حسب الرؤية / النموذج / المسعى اللبناني، الخ... والذي لا يمكننا أن ننفي عنه أشكال المثاقفة بالآخر التي لاتقوم بالضرورة في كل قطر عربي ضمن الظروف التاريخية ـ السياسية ـ الاجتماعية نفسها. ورغم ذلك، فإن وحدة اللسان العربي ستتم رغم كل المقاومات التي تقوم من هنا وهناك، من قبل أصحاب اللهجات المختلفة والمتباعدة إلى حد كبير، أو كذلك من قبل أولئك الذين كانوا يشددون على تعميم استخدام الفصحى في كل مجالات التعبير، وهم اليوم في طور تراجعي عنها. من هنا نلحظ في كل أنواع الاتصالات اللغوية المشابهة، ظهور صراعات تتصدى للتوحيد والتقارب. وما يهمنا نحن، هو تحديد ودراسة مختلف الضغوطات الميسّرة أو المانعة لاقامة عربية مشتركة، بغية الحد من تأثيرات هذه الضغوط وتجاوزها بالتالي.

ولا يغرب عن بالنا هنا، أن البلدان العربية تشهد منذ فترة ليست باليسيرة حالة دينامية لغوية تنحو نحو الوحدة رغم مختلف المقاومات والعوائق الواضحة التي تقوم في وجهها من حين لآخر . ذلك ان ضرورة ايجاد عربية مشتركة تتوافق وشروط الحياة العالمية المعاصرة، هي حاجة ملموسة ومتفاقمة، وبخاصة من قبل أهل المدن والمثقفين الذين يحتاجونها، أكثر من سواهم، بحكم ثقافتهم وصلاتهم، وبهدف اقامة علاقات مع اشقائهم في البلدان العربية الاخرى. ومن المؤكد أن هذه المسألة لا تطرح بالقدر الكافي بالنسبة للريفيين.

إن الحاجة الى التقارب تتجلى منذ فترة في البلدان العربية. وهذا ما ندعوه بظاهرة التزامن الدينامي، التي ينبغي النظر اليها على أنها ظاهرة تطورية. ومن المؤكد أننا إذا

(1) الأفكار الواردة في هذه الفقرة مستقاة من حوار لي مع مارتينيه حول هذا الأمر، نشر في مجلة الفكر العربي، وقد سبق ذكره في هذه المقالة.

توصلنا الى تعميم عربية مشتركة، معاصرة، مألوفة، مستعملة من طرف لآخر في الوطن العربي، فينبغي أن تُبذل إذ ذاك جهود مكثفة لمركزة هذه العربية، وبالتالي للتخفيف من تأثير اللهجات الاقليمية وصولا الى العمل على الحد منها مستقبلاً.

ولكننا نستدرك بالقول أنه لدى قيام مثل هذا اللسان الواحد، وفي حال تعميمه، فستثار عندها مجدداً مشكلات الامتداد والتوسع لهذا الشكل اللغوي المعتمد. وستكون هذه العربية المشتركة عرضة للتغيّر من جديد، بفعل التعدد اللهجي القائم. عندها، سيتكرر، وبدرجة أقل، هذا الوضع اللغوي الازدواجي الحالي. ذلك أنه في حال توحيد اللسان، فسيكون هناك وجود للسان مشترك يُعلّم في المدارس ويُستخدم في وسائل الاعلام، وعلى مستوى أدنى، ستكون هناك تشعبات لغوية تستمر بشكل أو بآخر لفترة زمنية طويلة.

المشكلة إذاً ليست فقط في ايجاد لسان عربي مشترك، بل ينبغي أن نعرف كيف سينتشر، وما هي معوقات انتشاره، وما هي بالمقابل الطرق الآيلة الى انتشاره وتعميمه بشكل افضل وأفعل.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

12 ـ في التصورات والاقتراحات:

لقد درسنا ظاهرة الازدواج اللغوي انطلاقاً من وصفنا لما هو قائم فعلاً، وملاحظتنا لما هو ممارسٌ على الأرض. وهذا هو بالفعل دأب الألسنية التي تعتمد الوصف والملاحظة منهجاً لها وتنبذ كل موقف معياري، مستندة في هذا إلى ما جاء به سوسير من «**إن موضوع علم اللغة الوحيد والصحيح هو اللغة معتمدة في ذاتها ومن أجل ذاتها**»[1].

ولكن ما سنخرج به، استناداً إلى كل ما سبق، يندرج في باب الاقتراحات العملية والضرورية، تلك التي يقع تحقيقها على عاتقنا، مؤسسات وجماعات وأفراد. ذلك أن حماية اللسان شأن قومي. وكما ترددت وتأسست مفاهيم تتصل وتنادي بالأمن الاجتماعي والأمن الغذائي وسواهما.. فقد آن الأوان لكي نعير الأمن اللغوي اهتماماً أساسياً، وندفع بأولي الأمر من مراجع رسمية وثقافية وأكاديمية[2] إلى إيلاء هذا الأمر ما يستحقه.

---

(1) أنظر: Saussure (F. de): Cours de Linguistique générale, Payot, Paris, 1978, P. 317.

(2) الهيئات المهتمة بقضايا التعريب وتوحيد المصطلحات، الكسو (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم....).

علينا نحن المشتغلين باللغة أن نعطي مواضيع لساننا العربي وتطوره، واحتكاكه بغيره من الألسن الجدية اللازمة والوعي اللازم. **إن الوعي يتجاوز الثقافة أو العلم لأن وعينا لمشاكل أمتنا ومنها المشاكل اللغوية، هو الأساس لكل مقاربة أكانت لغوية أم غيرها.** إننا في الوطن العربي وانطلاقاً من مقولة الوعي بحاجة إلى ما يمكن أن نطلق عليه أمناً لغوياً. **علينا أن نحصّن وضعنا اللغوي إن على صعيد توحيد عربيتنا المعاصرة وتقـتـنـيها من المقترضات الغربية الحديثة التي باتت تتسرب إليها حالياً بفعل التطور المفاهيمي والتكنولوجي الذي يفد إلينا بأغلبه من مجتمعات الغرب، أم على صعيد تشذيب وتطوير محكياتنا العربية المعاصرة بهدف تجاوز عقبات الاتصال والإيصال.** فأقطارنا العربية تتفاخر بلسان الضاد، ولكنها بالمقابل لا تقوم بكلّ ما يتوجب عليها تجاه صون هذا اللسان والحفاظ على وحدته التعبيرية. إن نظرة سريعة على الأسماء التي يحملها أبناء اليوم، كما على الأسماء التي يتباهى بها أصحاب المحال والمؤسسات التجارية ودور الترفيه على أنواعها كما على الأغاني الغربية الشائعة التي يرددها جيلنا الشاب إضافة إلى بعض طرائق التعبير اليومية (الفرانكو آراب على سبيل المثال)، وغيرها وغيرها... هي دليلنا العملي على غياب هذه السياسة الألسنية الرسمية والفردية في آن. **فالشأن اللغوي هو نتاج وممارسة متكاملة،** تبدأ منذ تعليم طفلنا العربي لغة قومه، فينطق بمخارج حروفها الحقيقية لا كما نحورها نحن تحبباً له، وفي ظننا أننا نسهّل عليه عملية النطق، وفي الحقيقة نشوّه بدايات تعلمه للسانه الأم... الأمن اللغوي، يمكن أن نفهمه إيلاء اهتمام جدي ورصين ومتابع للشأن اللغوي. فمن مؤسسات البيت إلى المدرسة، إلى الجامعة، إلى العمل في كل مجالاته إلى الترفيه... من واجبنا أن نجعل اللغة في صلب اهتمامنا وأن لا نوكل الأمر دائماً إلى المدرّسين والمربين وصولاً إلى الأخصائيين، فكلنا في النهاية معني في موضوع لسانه.

إلى ذلك نذكّر بعده نقاط ربما عُرضت سابقاً من قبل مهتمّين، ولكننا نؤكد عليها مجدداً:

1 ـ تبسيط قواعد الفصحى وتسهيل طرائق تعليمها.

2 ـ الاهتمام بالعربية الأساسية التي يفترض أن تكون محور تعليم الناشئة للسانهم الأم.

3 ـ التأكيد على عملية التلاقح الثقافي ـ اللغوي التي تقوم عادة على مستوى النخب

المثقفة (ندوات، حوارات....). والتي تنعكس نتائجها تالياً على كافة المستويات الثقافية والشرائح الاجتماعية.

4 ـ اعتماد العربية المعاصرة لانتاج وتبادل البرامج الثقافية والاجتماعية، المسموعة والمرئية، الموجهة للنساء والأطفال والناشئة على اختلاف أقطارهم. وفي حال التداخل الطبيعي والوظيفي ما بين مستويي العربية (حوارات، تعابير...)، يستحسن، قدر الإمكان، تخفيف التباينات اللهجية الحادة تجنباً لسوء الإيصال؛ واستبدالها بطرق تعبير تتشارك فيها المجموعات اللهجية العربية توخياً لسهولة الإبلاغ.

5 ـ استخدام المصطلحات والتعابير اللهجية الأشيع والأكثر ألفة وترداداً في أسماع الافراد، من قبل شعراء الأغاني والأناشيد وواضعي البرامج التمثيلية والمسرحيات ومؤلفي قصص الأطفال. وشيوع اللهجة المصرية واستيعابها من قبل أغلبنا ليس المقياس الوحيد في هذا المجال. بل أن المطلوب هو تفاهم ذوي اللهجات العربية فيما بينهم بصورة أفضل، واعتمادهم لما هو أوسع اشتراكاً وأكثر اقتراباً من عربيتهم المعاصرة.

6 ـ ضرورة اقتصار الندوات والبرامج ذات الطابع التوجيهي والتثقيفي العام والمباشر والتي تُقدّم عادة عبر محطّات التلفزيون على اللسان الفصيح الميسّر دون غيره؛ ذلك إن تسرّب العامية إلى هذا النوع من البرامج، وتأصلها يوماً بعد يوم في أذهان وأسماع المستمعين / المشاهدين، وبالتالي في لاوعيهم الجماعي، يرغّب الجمهور بهذا المستوى اللغوي، ويجعله أكثر ميلاً إلى الاصغاء إليه وإلى الاستجابة معه وصولاً إلى تحبيذه على سواه، والسعي إلى تقبّله و استخدامه في سياقات أخرى من مثل الدعاية والإعلان، والتعليم، وبعض الكتابات الصحفية والقصصية، الخ...

7 ـ الإحتراز من التوسّع في استخدام العامية كلغة تعليم، مباشرة أو مداورة، كأن يلجأ إليها مدرسون وأساتذة كثر خلال تدريسهم للمواد العلمية ـ إن باللسان الفصيح أو بالألسن الأجنبية ـ والظاهرة معروفة في غير قطر عربي، وقد أشير إليها مراراً ونوقشت في أكثر من مؤتمر لغوي وتربوي. ويعزوها المدرسون عادة إلى ضعف إمكانيات الاستيعاب اللغوية عند الطلاب، أو عدم فهمهم لنقاط ومسائل علمية مجردة وبالتالي صعوبة إفهامهم إياها في اللسان الكلاسيكي المستخدم للتدريس. والحقيقية أن هذه الأسباب يمكن برأينا أن تنسحب على مستوى المدرّسين أنفسهم.

8 ـ مسح علمي شامل لكافة العاميات واللهجات والمحكيات العربية المعاصرة المتداولة في مختلف الأقطار العربية بإشراف مؤسسات ومراكز أبحاث علمية.

9 ـ إيلاء مسألة وضع القواميس الأحادية اللغة الاهتمام الرسمي والمؤسساتي الكافي، لتسهيل عودة الطالب والمهتم إلى هذه المراجع اللغوية بيسر وفعالية، وتعويده على البحث المعجمي في شؤون مفردات لسانه والاحاطة بمختلف دلالاتها وسياقات استعمالها بشكل علمي.

10 ـ توثيق مواد الأدب الشعبي وتدوينها، وتشجيع الدراسات حوله حفظاً للتراث الجماعي الشفهي ذي التنوعات التعبيرية، الذي يرتبط بالعمران من جهة، وبالإنسان من جهة أخرى، مكتنهاً شخصيته في معيشه وفي تكوّنه الثقافي الاجتماعي.

11 ـ إعداد قواميس مفصّحة لمختلف اللهجات العربية، تشرح غريبها، وتوضح معانيه ومدلولاته، بغية تفعيل التواصل ما بين مستخدمي هذه اللهجات، ناهيك عن تسهيل عمل الباحثين والدارسين لمواضيع التراث الشعبي العربي. ومحاولات المصريين واللبنانيين والخليجيين مشجعة في هذا المجال.

12 ـ تبسيط الخطاب السياسي العام الموجّه إلى السواد الأعظم من الناس، وتقريبه من إفهامهم، دون أن يعني ذلك إفقاره شكلاً أو مضموناً، أو الاقتصار على المستوى العامي لبلوغ هذا المأرب. علينا أن نعمّم خطاباً وسيطاً، في بنيته وتراكيبه ودلالاته، يبلّغ الرسالة بأقل جهد ممكن ويبسّط من أداء المرسل، ويحسّن من قدرة التقاط المستمع وإمكانية استيعابه[1].

13 ـ الاهتمام بالجانب المعيش والمتفاعل من اللسان، أي بالتعابير والمصطلحات التي تتراكم يوماً بعد يوم، وبخاصة لدى ناشئتنا ومثقفينا وشرائحنا الاجتماعية الشعبية، كما لدى أبناء المهن على اختلافها. تنشأ هذه التعابير من جراء الاحتكاك اليومي والمتمادي

(1) بالمقابل أوردت صحيفة الحياة الصادرة بتاريخ 1/3/91 أن مجمع اللغة العربية في القاهرة أوصى في ختام أعمال مؤتمره السابع والخمسين بـ «دعوة القادة والمسؤولين العرب مجدداً إلى أن تكون خطبهم وبياناتهم الموجهة إلى الجماهير باللغة الفصيحة، لما لذلك من أثر في انتشار العربية والشغف ببيانها السليم»، وكانت الدعوة نفسها محور توصيات المؤتمر السادس والخمسين للمجمع.

بتقنيات ووقائع وأحداث ومواقف مستجدة لم تقع لدى السلف الصالح، لذا اضطر الخلف إلى نحت هذه التعابير والمصطلحات واقتباسها أو اقتراضها من ألسن أخرى، فعرّبها أو هو ترجمها وأدرجها في لسانه اليومي. فداخلت سلوكياته التعبيرية اللغوية ووقعت منها موقعاً حسناً، ولكنها ربما أشكلت علينا ـ كأهل ومربين ودارسين ـ من جرّاء جهلنا بها، أو تغاضينا عنها، أو حتى ازدرائنا لها. لذا يفترض بنا أن نلتفت إليها ونوليها اهتمامنا تفهماً لمضامينها واستيعاباً لدلالاتها القديمة ـ الجديدة واعترافاً بمستخدميها وبسياقات استخدامهم لها.[1]

14 ـ وتتمثل النقطة الأخيرة في السعي الجاد لاستئصال الأمية ومخلفاتها في الوطن العربي؛ فهي التي تحول دون تحقيق أغلب مقترحاتنا، وهي التي تقف حائلاً دون تطورنا على غير صعيد ومنها اللغوي.

13 ـ خاتمة:

ما ننتهي إليه هو ضرورة ابتعادنا قدر الإمكان عن المقولات العامة، وعن التفكير بالقدرة على مقاربة المشاكل اللغوية القائمة في أطر عامة جداً، في أطر فلسفية، وبالمقابل لزوم اعتمادنا الواقع والعرف، والتبصّر في التنوعات اللغوية الحاصلة. فالأجدى لنا في هذا المجال هو الانطلاق من الحقيقة المرئية كي نرتفع فيما بعد إلى الاعتبارات الفلسفية الابيستمولوجية.

إن أكثر ما يهم لدى نظرنا في مسائل لغوية كالازدواجية والثنائية وغيرهما، لا ينحصر تحديداً في العمل على اقتراح أو إيجاد حلول ومخارج لهذه المسائل فحسب، بل في الاعتراف بأن هذه التنوعات غير المتناهية للمواقف اللغوية، التي نعرفها نحن كما يعرفها أبناء الألسن الأخرى، ينبغي أن لا يُنظر إليها نظرة مستقلة، بل بالأحرى كتجليات وتمظهرات للغة الانسانية التي لا تصحّ مقاربتها إلا من ضمن المنظور الدينامي اللغوي للجماعة اللغوية المعينة.

ولنا أخيراً في موقف الجارة اليونانية خير مثال يؤذن بتحديد طبيعة التعارضات والصراعات اللغوية ومضامينها. إذ يرى أحد ألسنيّيها[2] الوظيفيين أن «الازدواجية»

---

(1) راجع مقالتنا حول: التعابير الشبابية بين العاديات والمستجدات والشوارد، جريدة الحياة، لندن، 31 أيار / مايو 1993

(2) أنظر clairis (Christos). op. cit. p. 362

اليونانية التي يعايشونها هناك ـ تماماً كما هو حالنا ـ هي قبل كل شيء، مسألة صراع إيديولوجي. لو أردنا، كألسنيين مقاربة اليونانية المعاصرة، لوجب علينا أن نجهد للتمييز بين المظهر الايديولوجي لازدواجية تاريخية، وبين التنويع الكبير للأشكال اللغوية التي تؤلف ثراء لغوياً لا يجوز لنا التصرّف فيه.

ونحن الذين نتشارك مع اليونانيين في امتلاك وتداول مستويات وأشكال لغوية متنوعة من شأنها أن تثري مجتمعةً لساننا العربي وتعدّد سبل وإمكانيات تعبيره، وتؤكد من ضمن تنويعاتها على وحدته الإبلاغية؛ أقول نحن لا نملك ختاماً إلا أن نؤكد على حقيقة مفادها أن الزمن والتطور والممارسة كفيلة بحسم هذا الأمر، فالعربية ينبغي أن تُعطى حقها، ويُفسح لها المجال مستقبلاً كي توحّد شكلاً مقبولاً وأكثر عمومية إن في تقارباته أم في تباعداته. وهذا برأينا شأن كل لسان واسع الانتشار لسان ثقافة وتراث روحي يتوزع ابناؤه في أقطار متباعدة جغرافياً ولكنهم يحملون في عقلهم الجمعي وفي وجدانهم الجماعي هاجس الالتقاء والتوحد على جامع ثقافي ـ لغوي مشترك أسهم في صياغة وإنتاج حضارتهم، وبلور من وعيهم لأنفسهم وللآخرين، وهو يسهم في تنظيم وعقلنة رؤيتهم للعالم المعاصر، وتعاطيهم مع مفاهيمه ونماذجه؛ ويؤمل من هذا الجامع أخيراً أن يشكّل أداة عبورهم نحو استشراف آفاق القرن الواحد والعشرين وتحدياته وما أكثرها.